

اخبار

مركز الشحن الجوي الجديد

قال رئيس مجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط الـ «ميدل إيست»، محمد الحوت، إن «مركز الشحن الجوي» الجديد، في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، يستوعب حالياً 165 ألف طن من الشحن، مقارنة بـ 65 ألفاً في السابق. وهذا المركز مجهز بـ 15 براداً بدرجات حرارة مختلفة، مخصصة للحوم والأدوية والخضار والفاكهة والزهور، وهذا الأمر لا يحل فقط مشكلة الخضار والدواء والفاكهة في لبنان، بل يمكن المطار من أن يعود نقطة للترانزيت، بمعنى أن شركات الأدوية مثلاً أصبح في إمكانها أن تحضر إلى بيروت أدويتها وتخزنها وتعيد من هنا تصديرها، بينما كنا في السابق نعاني من تلف الأدوية بسبب عدم وجود مثل هذه البرادات. ورأى الحوت أن عملية معالجة الشحن أصبحت تجري وفق أعلى المواصفات الدولية والأمنية المطلوبة عالمياً، وتحديداً من قبل الاتحاد الأوروبي. وهذا المركز وتجهيزاته، الذي افتتح الجمعة الماضي، كلف 25 مليون دولار، منها 5 ملايين للتجهيزات فقط وفق المتطلبات العالية. وسيبدأ في أول تموز المقبل التشغيل الكامل، على أن تبدأ العمليات التجريبية تدريجياً. ومن المتوقع أن يزداد الطلب بنسبة 7% سنوياً لتكون المنشآت كافية للاستيعاب حتى سنة 2025.

لجنة المحامين: القضاء ينفذ قانوناً آخر

جددت «لجنة المحامين المولجة بالطعن بقانون الإجراءات الجديد»، أول من أمس، تأكيداً على أن القانون «غير قابل للتطبيق وغير نافذ»، مستندة إلى عدد من المعطيات. تشير اللجنة إلى «أن المادة 14 من قانون المجلس الدستوري تنص على ضرورة إبلاغ المجلس النيابي القرار الصادر عن المجلس الدستوري، وبالتالي إرجاع القانون إلى المجلس النيابي ليصار إلى تعديل القانون والمواد المتعلقة به، لإعادة تعديل وصياغة مواد جديدة تتوافق والأسباب المبيّنة في حيثيات قرار الإبطال»، مضيفاً: «بما أن القانون أُحيل على المجلس النيابي (...) لا يمكن تنفيذه دون تعديله من قبل المجلس، خصوصاً أنه لم يُعدّ نشره من قبل رئيس الجمهورية ومن قبل المجلس النيابي». وتشرح اللجنة: «بما أنه بعد الإبطال ينظر المجلس النيابي من خلال لجنة الإدارة والعدل بالتعديلات الجذرية على القانون، خصوصاً أن الصندوق القائم عليه القانون لم ينشأ بعد، وهو يشكل، مع اللجنة التي أبطلت، الأساس القانوني لقانون الإجراءات في كافة مواد، ودونهما يكون القضاء ينفذ قانوناً آخر غير الذي عرض على المجلس الدستوري».

من جهتها، ردت نقابة المالكين على اللجنة، واستغربت «التخبط الحاصل في مواقف اللجنة. فتارة تطلب تعليق العمل بالقانون، وتارة أخرى تعتبره غير نافذ»، مشيرة إلى أن الكلام عن إحالة القانون على المجلس النيابي غير صحيح «والدليل ما أكده أعضاء لجنة الإدارة والعدل ورئيسها النائب روبري غانم عن نفاذ القانون».

إذارات خطية في البترون والقلبعات

وجّه كل من طبيب قضاء البترون جوني إبراهيم ومراقب وزارة الصحة جود حرب، أمس، إشارات خطية إلى عدد من مطاعم وأفران ومؤسسات بيع مواد غذائية في بلدي راشكيدا وعبرين، لتزمتها تطبيق المواصفات الصحية المطلوبة. وأعلنت وزارة الصحة، أمس، أن مراقبيها، «في إطار استمرار حملة سلامة الغذاء، دهموا 11 مطعمًا في القليعات ووجهوا إليها إشارات خطية بوجود تحسين الشروط الصحية».

تظاهرة

# بلدية بيروت تسلب حق التمتع بالملك العام!

هديك فرفور

ليس مفهوماً سبب تخوف بلدية بيروت من دخول «الإعلام» إلى حرج بيروت. هي المرة الثانية التي تحرص فيها القوى الأمنية على عدم دخول الصحفيين، فقد سبق للبلدية أن منعت الصحفيين من دخول الحرج (<http://www.al-akhbar.com/node/214652>)، لتعاود الكرة، أول من أمس، خلال التظاهرة التي نظمتها جمعية «نحن»، لكن بأسلوب «ميطن»، إذ انتظرت انتهاء الاعتصام ومغادرة الإعلاميين، كي تُعلن فجأة نيتها «الحسنة» لفتح باب الحرج لبرهة من الوقت أمام من بقي في التظاهرة.

سلوك «المنّة» الذي تمارسه بلدية بيروت على مساحات المدينة عموماً، وفي «حرس العيد» خصوصاً، لم يعد مستغرباً بعد اتخاذ مجلسها البلدي قرارات «إنمائية» تسلب المواطنين أملاكهم ومساحاتهم العامة لتضعها في خدمة المستثمرين. آخر هذه القرارات، قرار نقل الملعب البلدي في طريق الجديدة إلى الحرج واستثمار ميدان سبق الخيل (<http://www.al-akhbar.com/node/225224>).

من هنا، ورفضاً لمشروع نقل الملعب إلى الحرج، واحتجاجاً على ترسيخ البلدية التمييز الاعتباطي، العنصري والطبقي، للدخول إلى الحرج، عبر السماح لفئة دون غيرها من التمتع في الملك العام، نظمت جمعية «نحن»، تظاهرة أمام الحرج، أول من أمس، للمطالبة بفتح الحرج فوراً أمام المواطنين دون تمييز. واحتجاجاً على «العنصرية التي تمارسها البلدية»، ارتدى المتظاهرون شعراً مستعاراً باللون الأشقر، في إشارة إلى التشبه بالأجانب، الذين يُسمح لهم الدخول إلى الحرج، على عكس اللبنانيين.

مناسبة

## #40\_الحرب: موسيقى للمفتوحين في وسط بيروت

بسام القنطار

حطت حملة «40 الحرب» رحالها في وسط بيروت، أمام بناية «الأوريان» التي لا تزال الشاهد الوحيد على ذكرى الحرب في هذه المنطقة والتي شهدت واحدة من أشنع مشاهد الحرب، خصوصاً في عام 1975. على امتداد ساعة ونصف ساعة، قدم «رباعي بيروت الوتري» معزوفات ساحرة مهداة إلى المفتوحين وجميع ضحايا الحرب وعائلاتهم، وشارك في العزف ميشال خيرالله، ماريو الراعي، إيفا حدشيتي وأنجيليا هونانيان. الحدث الذي أسهمت في تنظيمه مبادرة «الدوابة التاسعة» وحملة من حقنا أن نعرف هو جزء من سلسلة تحركات نفذتها حملة «حقنا نعرف» ولجنة أهالي المخطوفين والمفتوقين في عدة مناطق لبنانية،

منذ مدة، نشرت حملة «معاً لإعادة حرج بيروت» مقطع فيديو يظهر «عنصرية» أحد حرس شرطة بلدية بيروت، تحاوره زائرة أجنبية وتساله عن سبب منع «اللبنانيين»

من الدخول إلى الحرج، يقول لها إن «الشعب اللبناني غبي، أنت تدخلين كي تمارسي الرياضة، أما هم فيمارسون السكس». بالطبع، يردد الحرس «حرص» البلدية ومجلسها على «حماية» الحرج من «عبث» الفئات الاجتماعية التي ستحوّله إلى خراب.

لم يستفز هذا المقطع «رؤاد» مواقع التواصل الاجتماعي ليدفعهم إلى النزول إلى الشارع «واقحام» الحرج وتلقين السلطات المعنية درساً في استرداد الحقوق المسلوقة. فقد فاق عدد الصحفيين والقوى الأمنية عدد المشاركين «الفعليين». وفيما يعزو بعض المشاركين السبب إلى «الخطاب الانهزامي للمواطنين وتسليمهم بالواقع المفروض»، يقول آخرون إن «الجمعيات المدنية لا تقوم بمهمة التوعية والتجيش المطلوبة في هذا الواقع».

كان لافتاً أن يسجل أحد المتظاهرين مداخلة: «بلدية بيروت لن تستجيب لمطالبنا السلمية، علينا أن نجتمع أنفسنا، نحن شبان الشباح وقصص عين الرمانة ونقتحم حرس العيد الذي نملكه جميعاً، هم لا يريدوننا أن نجتمع، لذلك يعمنون في إغلاقه، وبالتالي المطلوب أن نحارب من أجل حق يجمعنا».

يؤكد المدير التنفيذي لجمعية «نحن» محمد أيوب، أن الجمعية اتخذت إجراءات قانونية لإعادة فتح الحرج، تمثلت بتقديمها إلى البلدية بـ «ربط نزاع»، معلناً نية الجمعية «مقاضاة المجلس البلدي لدى مجلس شوري الدولة». يقول أيوب إن «الجمعية تلجأ إلى الأساليب الرمزية والقانونية لتحديث نوعاً من التغيير التراكمي»، لافتاً إلى «عدم قدرة الجمعية على تجييش الرأي العام، باعتبار أنها ليست حزياً».

جمعية «نحن» تنوع مفاضة بلدية بيروت امام شوري الدولة (هروان طحطح)



«هل مطلوب التخلي عن هويتنا كي نحصل على حقنا في التمتع بملكنا العام؟»، تقول ريهام (24 عاماً). تستاء الشابة العشرينية من «السلوك» الطبقي والعنصري لمجلس بلدية بيروت. برأيها، إن «المساحات العامة معتصبة من قبل النظام الاقتصادي الاجتماعي. الأخير، يزدرى حاجات المواطن ويعطي الأولوية للمستثمرين وأصحاب المال».

التركيز على «العنصرية»، ساد أجواء التظاهرة، حيث رفع المعتصمون جواز سفر لدولة «فرنجستان»، الدولة الرمزية التي اختلقوها، في إشارة إلى سماح أعضاء البلدية بخول الحرج لكل من يحمل «باسبور غربي أو خليجي».

وتختم عند الرابعة من بعد ظهر الأربعاء المقبل أمام نصب الجندي المجهول في منطقة المتحف في بيروت.

«شكراً، يا من عزفتهم على أوتار حبنا وشوقنا الطويل إلى من طال انتظارهم» تقول وداد حلواني، رئيسة لجنة أهالي المفتوقين في لبنان. تروي حلواني كيف أنه في واحد من أيام نيسان 1975 بدأت في بيروت بعض المناوشات العسكرية، ثم توقفت فجأة مع مجيء فصل الصيف لتنتقل هذه الأعمال إلى الشمال والبقاع، وعندما انتهى الصيف، عادت المعارك إلى بيروت، وهذه المرة إلى وسط المدينة واحترقت الاسواق. وتضيف: «عندها بدأنا نفهم أن ما كنا نسويه حتى ذلك اليوم «الأحداث»، صار اسمه «الحرب»، بناية الأوريان مقابل

مطعم العجمي الذي لم يعد موجوداً، هي آخر معلم عن الحرب في هذه المنطقة. تذكرت حلواني في كلمتها مشهد جورج نقاش في مكتبه الرحب المطل على البحر، المهندس ووزير الأشغال العامة والصحافي ووزير الإعلام. في مبنى الأوريان ربما كتب افتتاحيته الشهيرة عام 1949 «نفيان

لا يصنعان وطناً» (في إشارة إلى عبارة وردت في الميثاق الوطني «لا شرق ولا غرب»).

حلواني سألت: «وهل نفي آلاف من أولادنا، من إخوة لنا في المواطنة وعشرات الآلاف من أهاليهم، هل يصنع وطناً؟». وأضافت: «قلناها في عام 2000، الأوطان لا تُبنى بالنسيان ولا بالتناسي، بل بالتصالح مع الماضي وباستخلاص العبر منه. ولأنهم فضلوا التناسي، عادت الحرب وفرخت اليوم غابة من الحروب تحاصرنا من كل صوب. قلناها في عام 2000 ونردها الآن: لنعلن الدولة يوم 13 نيسان يوماً وطنياً للذاكرة، لتعمل منه فعل سيادة، ليكون الحجر الأساس كي تعود ونستحق تسمية «دولة». وأيضاً لتستطيع إيقاف كل هذه الحروب الزاحفة باتجاهنا واتجاه أولادنا».

وداد حلواني: الأوطان لا تبنى بالنسيان ولا بالتناسي